S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2704
31 July 1986

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد كاسمسري	(تايلند)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد هوغ
	الإمارات العربية المتحدة	السيد شكر
	بلغاريا	السيد غارفالوف
	ترينيداد وتوباغو	السيد البني
	الدانمرك	السيد بروكنر
	الصين	السيد لوي لي
	غانا	السيد دوميغي
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	فنزويلا	السيد اغيلار
	الكونغو	السيد غاياما
	مدغشقر	السيد راكوتوندرامبوا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية وتصويب الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

اقرار جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الامم المتحدة (S/18230)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استنادا الى المقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا الموضوع أدعو ممثلة نيكاراغوا الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي افغانستان وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي والسلفادور وفييت نام وكوبا والهند وهندوراس واليمن الديمقراطية الى شغل مقاعد على جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغلت السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد ننغراهاري (افغانستان) والسيد غوراجفسكي (بولندا) والسيد كولافيتس (تشيكوسلوفاكيا) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) والسيد موديننغي (زمبابوي) والسيد ميزا (السلفادور) والسيد بوي شوان نهات (فييت نام) والسيد اوراماس اوليفا (كوبا) والسيد كريشنان (الهند) والسيد رندون بارنيكا (هندوراس) والسيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية ايران الاسلامية يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة

المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لا أسمع اعتراضا . تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد رجائي خراساني (ايران) المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول ممثل الكونغو وأعطيه الكلمة .

السيد غاياما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ثمة موضوعات يثير استمرارها المخاوف يجد مجلس الامن نفسه مضطرا لتناولها على نحو منتظم تقريبا ، نظرا لانه غير قادر على ان يمارس ازاءها - ناهيك عن الاطراف المعنية - السلطة الضرورية التي يمكن ان تخفف على الاقل عواقبها السلبية ، ان لم يكن من الممكن ان تفرض عليها حلا عادلا ودائما .

والمشكلة التي عرضها الرئيس دانييل أورتيغا أمامنا يوم الثلاثاء الماضي تندرج تحت هذه الفئة . وقد درسنا أحد جوانبها في المناقشات التي جرت في وقت سابق من هذا الشهر ، ومما يدعو للأسف ان تلك لم تكن المرة الأولى .

وبالنظر الى مجريات الأمور لا يحتاج المرء لأن يكون حاد الذكاء كي يتنبأ بأن هذه لن تكون المرة الأخيرة وإن كنا نأمل بشدة أن نكون مخطئين في هذا التنبؤ .

وإن كنا قد تفهمنا حقا الدوافع التي ساقها وفد نيكاراغوا ، فالأمر اذن هو مسألة استخلاص النتائج المنطقية المترتبة على الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ فيما يتعلق بالانشطة العسكرية وشبه العسكرية في ذلك البلد وضده .

ومن منا لا يمكن أن تستنهضه مثل هذه المشكلة ؟ وعلى الرغم من مظاهر الارتياح إزاء التعبير الجلي والقاطع عن المشكلة والصادر عن المحكمة ، التي يشار اليها في المادة ١ من نظامها الأساسي بأنها الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة ، فإن مما يدعو الى الأسف على وجه الخصوص ان نلاحظ الانتقائية التي تشوب المبدأ الاساسي ، مبدأ الاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة من جانب دول معينة ، وبعضها أعضاء دائمون في مجلس الأمن يعود اليهم الفضل في انشاء المحكمة .

ما الذي يبعث على ارتياحنا ازاء ابقاء المحكمة لهذه المسألة قيد نظرها واصدارها حكما بشأنها ؟ إن رأي جمهورية الكونغو الشعبية يستند الى اختيارها تأييد عمليات التسوية السلمية للخلافات فيما بين الدول بوصفها وسائل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما .

ومن البديهي ان هذا الخيار ينطوي على التسليم بالحقوق السيادية للشعوب والدول وان تقرر بحرية نظم حكمها أو تنميتها . ونظرا للتباين الطبيعي في الحالات ، والتجارب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشكل عالم اليوم بما في ذلك امريكا الوسطى التي يختلف تاريخها بين فترات الركود المخدر ، وفترات الطفرات الثورية المبدعة ، فمن المفيد إعادة تأكيد صحة مثل هذه الافكار مثل الاستقلال ، والسيادة وتقرير المصير .

ومن ثم يكون من العدل في نهاية الأمر السماح لحكومة ماناغوا أن تمضي في التجارب والتغييرات التي لا مفر منها والتي قررت احداثها في المجتمع النيكاراغوي دون تدخل خارجي أو أية قيود من أي نوع . وفي هذا السياق ، فإن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية ، فضلا عن قبول الطلب المقدم من نيكاراغوا ، يمثل الاعتراف بشرعية حقيقية سيكون من قبيل الطيش التشكيك فيها . وفي الحقيقة ان أي تحفظ أو انتقائية لا يمكن إلا ان تحدث ضررا بالغا بصرح القانون الدولي ذاته الذي يتمتع بالقوة والمصداقية الى حد أن

"يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ان ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في اية قضية يكون طرفا فيها" .

كما تنص الفقرة ١ من المادة ٩٤ من ميثاق الامم المتحدة .

وتمشيا مع ذلك المبدأ لا يصدر مجلس الأمن حكما على حكم المحكمة . واذا ما كان هناك سبب للقيام بذلك ، يكون من المستصوب أكثر أن ينظر المجلس في المواقف والسياسات التي تعرقل في الحالة المعروضة أمامه تقدم عملية كونتادورا عن طريق إعاقة تحقيق أهداف السلم بالوسائل السلمية .

وفي الواقع ان أحدا لن يتمكن ، على المدى الطويل ، من المشاركة في نظام دولي انتزعت منه سيادة القانون لصالح استخدام القوة والقسر . وإذا ما تعزز هذا الاتجاه فإن جاذبية مفاهيم الديمقراطية والحرية سيعتريها الضعف ، مما سيؤدي الى مختلف أنواع التعديات على القواعد الأساسية التي سعى المجتمع الدولي بالتدريج

للحصول على الموافقة عليها من جانب الذين كانوا يستخدمون اختلافاتهم كقواعد للتعاون بدلا من كونها أسسا للمعارضة والصراع - سواء كانوا افرادا أو دولا .

وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ٥٣٠ (١٩٨٣) بشأن الحالة في أمريكا الوسطى منذ ثلاث سنوات مضت ، أكد المجلس من جديد ، ضمن الشروط اللازمة لتسوية مشكلات المنطقة ، حق نيكاراغوا وجميع البلدان الاخرى في المنطقة في العيش في سلم وأمن . وما كان يمكن ان يكون ذلك دون مبعث اهتمام لو أن المجلس قدم تقييما نزيها للتدابير اللازمة لتحقيق التساوق مع ذلك القرار .

ومن أجل تحقيق ذلك مرة أخرى ، وبعد أن أصغينا الى التعبير عن المشاعر الدولية العامة التي تؤيد عمليا دونما تحفظ جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، فإننا نرى ان مسألة امريكا الوسطى لا ينبغي بالضرورة ان تكون مشكلة تتشابك فيها على وجه الحصر أو في الدرجة الأولى كل من نيكاراغوا والولايات المتحدة .

هذان البلدان اللذان لا يمثل تاريخهما أو جغرافيتهما عقبة في سبيل تنمية العلاقات الودية المؤاتية المتبادلة فيما بينهما كما يتضح من الاتفاقات الثنائية التي وقعت في الماضي - مثل معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة لعام ١٩٥٦ - وذلك بغية تنمية التوافق والتجارة بينهما ، ينبغي لهما ، دون أية شروط غير ضرورية ، استئناف المحادثات التي تستهدف تطبيع علاقاتهما ، مما يزيل بالتأكيد العقبة الرئيسية لتحقيق السلم في المنطقة .

وبالاندماج المتزايد في سياق عملية السلم التفاوضية التي تقوم بها مجموعة كونتادورا ، فإن العلاقات الأمريكية النيكاراغوية ، في ذات نفسها ، ستفقد هذا الطابع الاستقلالي الذي يتعارض مع شواغل الدبلوماسية كما يجب المرء ان يتحقق ، كبديل عن التهديدات والمواجهات وقعقعة السلاح .

وعلى الرغم من حساسية الحالة والطبيعة المتفجرة أو الخاصة لعناصرها ، يظل وفدي ملتزما بمنطق الحوار ، مفضلا إياه على منطق الاكراه .

إن "رسالة كارابابيدا" بتأييدها "لوقف أي دعم خارجي للقوات غير النظامية التي تعمل في المنطقة" ، وضعت إطارا ايجابيا ، من وجهة نظر الكونغو ، سيكون ملائما للتوصل الى تحقيق السلم والأمن اللذين يحتاجهما شعب نيكاراغوا وغيره من شعوب المنطقة حاجة ماسة .

واقتناعا منا بأن سياسة التعاون وحسن الجوار أفضل من سياسة المواجهة والشك ، واكثر قدرة على تعزيز تحقيق أهداف الحرية والديمقراطية ، فإننا على يقين من أن مجلس الأمن سيجد في البلاغ الصادر عن حركة بلدان عدم الانحياز وهو البلاغ الذي يحث على التوصل الى تسوية سياسية سلمية عن طريق التفاوض للأزمة في امريكا الوسطى ، فضلا عن النداء الموجه من محكمة العدل الدولية ، عناصر ، يمكن ان يكون من شأنها في هذه المرحلة أن تمنع وقوع ما لا يمكن إصلاحه ، وأن توفر لهذه المنطقة من العالم الظروف الشاملة اللازمة لضمان تقدمها واستقلالها .

السيد دوميفي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سبق لوفد بلادي أن أشاد بكم - سيادة الرئيس - الاشادة التي تستحقونها عن جدارة للطريقة الممتازة التي أدرتم بها أعمال المجلس في شهر تموز/يوليه هذا . وبالرغم من اقتراب عقارب الساعة من نهاية فترة رئاستكم لا يزال وفد غانا واثقا من أنكم ستستمرون في مد هذا المجلس بالارشادة المفيد في السعي من أجل حل المشكلة المعروضة عليه .

فمنذ قرابة اسبوعين ، نظر مجلس الامن فيما أصبح معروفا في هذه القاعة على أنه النزاع بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . فمنذ يوم الثلاثاء ٢٩ /تموز/يوليه ما فتيء المجلس - بناء على طلب نيكاراغوا - مشغولا بالنظر في الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه في قضية الانشطة العسكرية وشبه العسكرية داخل نيكاراغوا وضدها .

لقد تشرّف وفد غانا بالاستماع الى سعادة القائد دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، والى الممثل الدائم للولايات المتحدة ، لدى عرض كل منهما لقضية بلاده .

وبطبيعة الحال ، لا يجد وفد غانا أية صعوبة في الاشادة بهيئة القضاة البارزين على القرار الجلي الواضح المتعلق بالمبادئ الاساسية للقانون الدولي التي تحكم سير العلاقات فيما بين الدول ، ولا سيما في وقت تفضل فيه بعض الدول الاعضاء استخدام القوة على تسوية النزاعات سلميا . لقد أيدت محكمة العدل الدولية بقرارها هذا حق نيكاراغوا السيادي في أن تختار بحرية أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ، وبذلك تكون المحكمة قد رفضت ضمنا كل أشكال الضغط الاقتصادي والسياسي الخارجي على هذا البلد في جهوده لبناء مجتمع جديد قائم على أساس تجربته التاريخية . لكن مع ذلك ، يوجد وراء كل هذه العناصر السؤال الملح وهو ما الذي ينبغي على مجلس الامن أن يقوم به ؟ وعلى الرغم من أن وفد غانا ليست لديه أي اقتراحات محددة يتقدم بها في هذه المرحلة فإنه يبدو لنا أن هذا المجلس عليه واجب رسمي وهو أن يحث الطرفين على استئناف الحوار السياسي الجاد .

ويبدو من تصريحات كل من المتكلمين أن نيكاراغوا قد أعربت مرة اخرى عن استعدادها للدخول في حوار سياسي جاد مع الولايات المتحدة . ففي واقع الامر كان سعادة الرئيس دانييل اورتيغا ساڤيدرا واضحا عندما قال :

"واليوم ، مثل البارحة ، نكرر اننا لا نريد المواجهة ، واننا لم نات الى مجلس الامن لتوجيه السباب الى حكومة الولايات المتحدة ، وإنما اتينا الى هنا سعيا الى السلم واحترام القانون الدولي ؛ والتماسا لحل مشرّف وسليم لخلافاتنا ، ولتقديم الفرصة مرة اخرى لحكومة الولايات المتحدة لتعيد النظر في سياستها ، وتعدّل مسلكها وفقا لمبادئ القانون الدولي ومعاييره ؛ (S/PV.2700 ، ص ٧١)

وللاسف الشديد ، وعلى الرغم من أن ممثل الولايات المتحدة قد أعرب عن اهتمام حكومته بالحل السلمي ، فإنه قد فرض قيودا عديدة على هذا الحل بحيث لا يمكن للمرء أن يكون واثقا من جدية تلك النوايا . وفي رأينا ، يتعين على مجلس الامن أن يحث كل أطراف النزاع على اغتنام هذه الفرصة للسعي معا من أجل ايجاد حل أساسي لخلافاتهما . إذ حثت محكمة العدل الدولية ذاتها في حكمها وبقوة على الحوار السياسي بوصفه الوسيلة الوحيدة المعقولة لحل المشكلة .

إن امريكا الوسطى لا تزال منطقة صراع واضطرابات بما لذلك من عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين . إن السعي لايجاد حل سلمي عن طريق عملية كونتادورا يستحق كامل تاييدنا جميعا ، ويجب الا تقوضه أعمال التخريب وتدمير الهياكل الاساسية المحسوبة للإضرار باقتصاد نيكاراغوا بغية الاطاحة بحكومة هذا البلد . إن جهود شعب نيكاراغوا لبناء مجتمع يعكس عن حق واقع تجاربه التاريخية يجب أن تدعم . وأية محاولة لوضع العراقيل في طريق هذا الشعب ، أو لإحباط الطموحات الشعبية لنيكاراغوا لن تؤدي سوى الى الصراعات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل هندوراس وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد رندون بارنيكا (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

اسمحوا لي - سيدي - أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن مدى سعادة وفد بلادي إذ يراكم مرة اخرى تراسون مناقشات المجلس لهذا الشهر . إذ أن صفاتكم الشخصية وحنكتكم الدبلوماسية الهائلة خير ضمان لنجاح المهمة التي أوكلت اليكم . كما أود أيضا أن أتقدم اليكم بالتهنئة على الانتخابات الاخيرة التي جرت في بلادكم ، والتي تعد تأكيدا جديدا على إصرار شعبكم وتمسكه بالنظام الديمقراطي التمثيلي المتعدد الاحزاب .

يرى وفد بلادي أنه من الملائم أن يشارك في هذه المناقشة لاننا نعتقد أن المسألة المعروضة على المجلس الآن ، لها علاقة وثيقة بالحالة السائدة حاليا في امريكا الوسطى . ونحن نعتقد أن البيانات التي أدلى بها وفد نيكاراغوا يوم الثلاثاء ٢٩ تموز/يوليه الجاري ، لم تبين الجوانب الحقيقية للحالة السائدة في المنطقة اليوم ولم تقدم لنا معلومات مفصلة عنها ، ذلك لانها اتخذت مرة ثانية جانبا انفراديا يشوّه القضايا السياسية وقضايا الامن في امريكا الوسطى .

كما نعتبر أيضا أنه من الضروري أن نشارك في مناقشة مجلس الامن هذه حيث أن حكومة نيكاراغوا قدمت الى محكمة العدل الدولية يوم الاثنين ٢٨ تموز/يوليه طلبا غير مجد للحكم ضد حكومة هندوراس .

وإزاء هذه المبادرة ، لم يعد من المدهش أن تحاول حكومة نيكاراغوا أن تحول أعل هيئة قانونية لهذا المجتمع الدولي الى محفل سياسي ، كما تحاول أيضا أن تحول هذا المجلس الى جهاز للدعاية الحرة يخدم مصالحها الخاصة .

ولم يكن من المدهش أيضا أن تدعي حكومة نيكاراغوا أنها هي البلد الوحيد الذي كان على استعداد للتوقيع على الصيغة الاخيرة لإتفاق السلم ، كي تعطي بذلك انطباعا بانها مخلصة لمبادرة كونتادورا بينما تفتقر الاطراف الاخرى الى الرغبة السياسية في تأييد تلك المبادرة . ورغم ذلك ، فإن مبادرة كونتادورا قد اصطدمت بعدد من المشاكل يرجع أساسا الى تعنت الحكومة الساندينية التي ترفض قبول التزامات قابلة للتحقق فيما يتعلق بالمصالحة الداخلية واضفاء الطابع الديمقراطي ونزع السلاح ، أو أن تتخلى عن تحالفها مع الدول المناهضة للديمقراطية من خارج القارة .

ولئن كانت أربعة من بلدان امريكا الوسطى قد حققت الديمقراطية وتسعى الـــى تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لشعوبنا تنعم فيه بالحرية والاستقلال فإن الجهود التـــي تبذلها تحبط من جرّاء السياسات التي تنتهجها إحدى الحكومات الموجودة في المنطقـــة ، والتي بلاد من أن تلعب دورا بناءً في ازالة العقبات التي تعترض طرقي التنميـــة ، تتسبب في انقسام داخلي خطير في بلادها تظهر آثاره السياسية والاقتصادية والامنية فـــي هندوراس وغيرها من بلدان امريكا الوسطى .

وفي حقيقة الامر فإن الصراعات الداخلية التي ما زالت بلا حل في نيكاراغوا وسباق التسلح الذي تقوم به تلك الدولة قد غيرت الى حد كبير ميزان الامن الذي كان قائما في امريكا الوسطى والذي كان عامل سلام .

والتسليح الهائل لنيكاراغوا ، التي تملك جيشا قوامه ٢٠٠ الف الى ٣٠٠ الف رجل ، لم يسبق له مثيل في المنطقة ويجعل البلدان المجاورة تشعر بالخطر . وكذلك يشكل تحالفها مع قوى شمولية من خارج القارة تهديدا لامن جيرانها ولانظمتهم السياسية فنيكاراغوا مسؤولة عن ذلك الجزء من صراع الشرق والغرب الذي يتواجد في الوضع الراهن بامريكا الوسطى .

ما من أحد يستطيع أن يتجاهل الاعمال غير القانونية التي تقوم بها الحكومة الساندينية ضد دول أخرى في منطقة امريكا الوسطى . وفي حالة هندوراس بالذات ، لم يقتصر الامر على معاناتنا من تسلل جماعات تخريبية تأتي الى أراضي هندوراس من نيكاراغوا بغية إشارة حرب العصابات ضد الحكومة الديمقراطية القائمة ، بل تقوم نيكاراغوا بتدريب أولئك المتمردين على زعزعة استقرار الحكومات الديمقراطية في المنطقة ولقد اقترفت نيكاراغوا أيضا انتهاكات مباشرة لاحصر لها لسيادة هندوراس وسلامة أراضيها ، كان آخرها الاعتداء الذي وقع في آذار/مارس من هذا العام عندما دخل مايقرب من ٥٠٠ ١ جنديا ساندينيا ٢٥ كيلومترا داخل الاراضي الوطنية ، وهو الحدث الذي ذكره الرئيس دانييل اورتيغا سافيدرا بنفسه .

إن لهذا الحادث الخطير الذي لم يسبقه استفزاز أهمية بالغة بالنسبة لنا ، ولقد سمعنا انه قد عبئت في الايام الاخيرة حشود من القوات الساندينية في أجزاء مختلفة من حدودنا وتتخذ مواقع تهدد بإحداث تدهور في علاقات الاحترام الطبيعية بين البلدين . ومما يزيد الوضع تعقيدا حقيقة أن تلك الحشود من القوات تؤدى الى نزوح الفلاحين الهندوراسيين المحليين نحو المنطقة الداخلية من الجمهورية خوفا على حياتهم وممتلكاتهم.

ولقد كان انتهاج السياسات العدوانية والتهديدية أيضا واضحا في دعم كل أنواع الحركات الارهابية في أراضينا عن طريق الخطف والاستيلاء على الطائرات والتخريب وانتهاكات أخرى ضد مواطنينا ومؤسساتنا وحكومة هندوراس نفسها .

ولقد أحدثت هذه السياسات اضطرابا شعبيا في نيكاراغوا وظهور مجموعات متمردة من النيكاراغويين تحارب انتهاكات الحكومة الساندينية والصراع الداخلي في نيكاراغوا ليس محصورا داخل حدودها ويؤدي الى توتر اضافي مع البلدان المجاورة . وما فتئت الحكومة الساندينية تنفذ سياسة إزعاج سكان الحدود وما فتئت تطارد النيكاراغويين الاصليين المنحدرين من أصل ميسكيتو مما يؤدي الى رحيل جماعات كبيرة من اللاجئين الى البلدان المجاورة .

أليس هذا تعبيرا تام الوضوح على سياسة اضطهاد وقمع من نظام شمولي ؟ وهناك المزيد والمزيد من اللاجئين النيكاراغويين الذين يحاولون الهروب من الوضع الذي يسود بلادهم ومن الحجر على حقوقهم المدنية والسياسية وحريتهم . ويبلغ عدد المتواجدين منهم الآن في الاراضي الهندوراسية أكثر من ٤٠ الف شخص . لقد أدى الصراع الداخلي في نيكاراغوا أيضا الى تشريد الآلاف من المزارعين الهندوراسيين الذين ما برحوا يقيمون في منطقة الحدود . والساندينيون يدخلون أراضينا ويخطفون مواطنينا ويسيئون معاملتهم ويقتلونهم . إنهم يزرعون الالغام في أراضي هندوراسية يقطنها مدنيون ، ويلقون القنابل اليدوية على القرى الهندوراسية ويهاجمونها بنيران المدفعية . بذلك تكون نيكاراغوا تنتهك القانون الدولي وتخرق النظام القانوني الذي يفترض فيها أن تمتثل به وتقدم نيكاراغوا نفسها بوصفها ضحية ، إلا أنها دولة توسعية مثلما اعترفت حكومتها نفسها .

وأود أن أشير هنا الى أربعة شروط وضعها الاجتماع الاستشاري السابع عشر لمنظمة الدول الامريكية في قراره بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن حل الأزمة الداخلية في نيكاراغوا . وكانت هذه الشروط :

أولا ، التغيير الفوري والنهائي للنظام السوموزي .

ثانيا ، إقامة حكومة ديمقراطية في أراضي نيكاراغوا والتي سيشمل تشكيلها المجموعات التمثيلية الرئيسية التي تعارض نظام سوموزا والتي تعكس الارادة الحرة لشعب نيكاراغوا .

ثالثا ، ضمان احترام حقوق الانسان لكل النيكاراغويين دون أي استثناء .

رابعا ، إجراء انتخابات حرة في أقرب وقت ممكن تؤدي الى اقامة حكومة ديمقراطية بالفعل تضمن السلام والحرية والعدالة .

وباستثناء الشرط الاول ، لا تزال الشروط الاخرى صالحة ولم تحترم على الرغم من بيانات وفد نيكاراغوا التي ألقيت هنا قبل يومين ومفادها أن سياسة نيكاراغوا لا تزال وسوف تستمر في كونها سياسة احترام لالتزاماتها الدولية .

كذلك لا نستطيع أن ننسى نتائج المبدأ الذي تضمنته المادة الثالثة (د) من ميثاق منظمة الدول الامريكية ، والذي بموجبه :

"يتطلب تضامن الدول الامريكية والاهداف السامية التي تسعى اليها من خلاله التنظيم السياسي لتلك الدول على أساس الممارسة الفعّالة للديمقراطية النيابية"

ويعكس هذا المبدأ التكافل القائم بين الديمقراطية والسلام والذي يصبح تطبيقه الكامل ذا أهمية ملحّة بشكل متزايد في امريكا الوسطى . وينتج عن آثار التشدد التقدمي للحكومة الساندينية انتهاكات جديدة لحقوق الانسان ، وهي معروفة جيدا للمجتمع الدولي ، وكان آخرها طرد الاسقف فيغا والمونسينيور كاربايو ، وتجنيد تلاميذ مدارس القساوسة ، الكاثوليكيين واغلاق محطة الاذاعة الكاثوليكية ، وتجميد حسابات الكنيسة في البنوك ، ومصادرة ممتلكات الكنيسة ، واحتلال كنائس بروتستانتينية واضطهاد اليهود .

كذلك أدى القمع النيكاراغوي الى الاغلاق النهائي لصحيفة "لابرينسا" التي كانت رئيستها السيدة فيوليتا كامورو عضوة سابقة في مجلس الحكم العسكري للمصالحة الوطنية . ولقد صرحت السيدة كامورو يوم الاربعاء ٢٣ تموز/يوليه بأن "الحزب الساندينى قد أنشأ بالفعل معسكر اعتقال ضخما هو نيكاراغوا" . وهؤلاء الذين لا يتواجدون في معسكر الاعتقال هذا فروا مذعورين أو طردتهم الحكومة الساندينية بتعصبها فحوّلتهم الى مشردين . ولا تستطيع الحكومة الساندينية انكار مسؤوليتها المباشرة في الأزمة الاقليمية .

وعلى الرغم من التوتر في المنطقة ، نجحت هندوراس في الحفاظ على السلام الداخلي والخارجي . فما فتئ نظامنا الديمقراطي يتعزز أكثر فأكثر في روح من الحرية والعدالة والعمل الشاق . ولقد ظلت سياستنا الخارجية مرتكزة على فكرة الحفاظ على السلام الداخلي وحماية الشعب الهندوراسي من بلاء الحرب .

اننا نؤمن بأن السلام أمر حتمي من أجل تحقيق التنمية الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتعاون الدولي من أجل التنمية . ومن ثم ، فاننا نتطلع الى أن يسود السلم الديمقراطي الذي تضمنه القوانين في امريكا الوسطى ، السلم المستقر والآمن لكل الشعوب في المنطقة ، السلم الذي لا يتم خرقه بإستمرار عن طريق العنف المتولد عن الصراعات التي تحدث في بلدان معينة أو التي تتولد عن التوترات العالمية .

وبهذا ، أبلغ وزير خارجية هندوراس ، يوم الاثنين ٢٨ تموز/يوليه ، وسائط الاعلام بنتائج الاجتماعات التي عقدت في ٢٥ و ٢٦ من ذلك الشهر مع وزراء خارجية كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا في مدينة سان سلفادور بغية دعم استمرار المفاوضات الاقليمية الصريحة ، تلك المفاوضات التي سوف تضم بالطبع وزير خارجية نيكارغوا ، من أجل بدء نهج جديد يؤدي الى اعتماد وتنفيذ الالتزامات التي تضمن السلام الديمقراطي والامن في المنطقة .

وفي ضوء المبادرة الاخيرة لحكومة نيكاراغوا أمام محكمة العدل الدولية ضد بلدي ، فإن حكومة هندوراس مضطرة الى إعادة النظر في الخطوات الدبلوماسية التي كانت مستعدة لاتخاذها والتي كانت سوف تمثل مبادرة قيّمة لايجاد حل سياسي للحالة في امريكا الوسطى .

إن هندوراس بلد محب للسلم والديمقراطية . وقد تحملنا دائما مسؤولياتنا الوطنية والدولية لضمان التعايش والوئام في المنطقة . ويدرك نظام نيكاراغوا كذلك انه يتحمل أيضا مسؤوليات معينة في النظام الوطني والدولي وينبغي أن يضطلع بها للحفاظ على السلم واستعادة حق شعبه في تقرير المصير ومساعدته على ذلك . وان الاحترام المتبادل من جانب الدول لالتزاماتها قاعدة أساسية لايمكن التخلي عنها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية ايران الاسلامية . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، ان رئاستكم لمجلس الامن مصدر سعادة ورضا عظيمين لكل أصدقائكم . وانني أشعر بغبطة عارمة لذلك . وأهنئكم بهذه المناسبة وأتمنى لكم النجاح في اضطلاعكم بمهمتكم الثقيلة والحساسة لرئاسة الاجتماعات الحالية للمجلس ، التي تعقد لمناقشة المشكلة الدائمة التي يواجهها المجتمع الدولي ، ألا وهي السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

ان سلفكم السفير بليز رابيتافيكا ، ممثل مدغشقر ، واجه نفس المشكلة أثناء فترة رئاسته . فقد ترأس اجتماعات نوقشت فيها السياسات العدوانية للولايات المتحدة ، وقد اضطلع هو أيضا بواجباته بمقدرة فائقة وكان ذلك مصدر رضا كبير لنا جميعا . ولذا أود أن أعرب عن تقديري وفدي لمقدرته وأدائه .

من المعروف ان مجلس الامن ، ومن زاوية أكبر المنظمة الدولية بأسرها يواجهان مشكلة خطيرة وحيدة - هي الامبريالية . ومن خلال الجوانب المتعددة والمتشعبة للامبريالية هناك حالة واحدة خطيرة وجوهرية هي الامبريالية الامريكية . وفي ثنايا سياسة الامبريالية الامريكية يوجد خطأ اداري هام هو خطأ الحكومة الحالية للولايات المتحدة ، التي هي فريدة أيضا في شرها وإثمها ، الى حد أن أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي ، يصرخون علنا ، كما يفعلون حقا ، معربين عن خجلهم من هويتهم الوطنية بسبب السياسات التي تتبعها حكومتهم .

وليس من الضروري أن أذكر حرفيا ما قاله عضو مجلس الشيوخ بيدن ممثل ديلاوير . فإن عضو مجلس الشيوخ الامريكي الذي وجه مثل هذا النقد القوي والشديد اللهجة لحكومته لم يفعل ذلك بصفته الشخصية : فقد أعرب عن رأي الملايين من المواطنين الامريكيين الذين صوتوا لصالحه . وهذا يعني ان الشعب الامريكي الطيب يشعر أيضا بالخجل من سياسات حكومته . وبعبارة أخرى ، انه يشعر بالخجل من نفس السياسات التي يدافع عنها علنا وبوقاحة ممثل الولايات المتحدة هنا .

من حسن حظي أنني تمكنت شخصيا من حضور الاحتفالات بذكرى الثورة الساندينية يوم الاحد ، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ . ورأيت بنفسي ما تراه حكومة ريغان أيضا وان كانت تتعمد نكرانه وتفعل كل شيء لتدمره . وقد قابلت أيضا عددا كبيرا من الامريكيين من كل القطاعات ، ولاسيما عدد غير عادي من أساتذة الجامعة والاكاديميين المحنكين الذين حضروا ليعجبوا بذلك الكيان السياسي القوي والصلب وان كان صغيرا ، الذي يقف شامخا على أطلال نظام سوموزا . وهؤلاء الاساتذة العلماء والموضوعيون للولايات المتحدة قد شعروا بالخجل أيضا من السياسة الخارجية لحكومتهم الحالية .

(السيد رجائي خراساني ، جمهورية ايران الاسلامية)

ويوم السبت من رحلتي سافرت الى المدن الواقعة خارج العاصمة . وقد رأيت الاسواق المفتوحة . ورأيت اقتصاد البلد . لقد رأيت الكنائس ، التي شيدت منذ وقت طويل قبل الثورة والتي شيدت بعد الثورة ، ولم تكن هذه الكنائس مفتوحة فقط ولكنها كانت مكتظة أيضا بالمواطنين . وقد رأيت ان الثورة الساندينية ثورة نيكاراغوية حقيقية وليست ثورة شيوعية زرعت في نيكاراغوا - خلافا لما يقوله المسؤولون في الولايات المتحدة . وقد أدركت ان حكومة الولايات الحالية الامريكية تكذب على الشعب الامريكي .

وكان بوسعي أن أرى أيضا لماذا تخشى أقوى وأعظم امبراطورية في العالم - وهي الامبراطورية الامريكية - الثورة الساندينية : إنها تخشى هذه الثورة لانها تنقل رسالة النضال والحرية وتلقن درس المقاومة والتحرر . وهذا هو ما تخشاه حكومة الولايات المتحدة ، فإنها لا تخشى القوة العسكرية لبلد يبلغ تعداد سكانه أجمعين أقل من خُمس سكان ولاية نيويورك .

لقد شاهدت ليلة أمس أحد برامج التلفزيون يخبر الشعب الامريكي أن إساءة معاملة الاطفال وحدها تودي بحياة ما لا يقل عن ألفين من صغار الاطفال الامريكيين كل سنة . وهذا العدد ، مثل الاحصائيات الاخرى للجريمة في المجتمع الامريكي آخذ في الزيادة باستمرار . فإذا ما كانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة حقا بالشعب الامريكي عليها أن ترى مواطن الخطر داخل الولايات المتحدة بدلا من محاولة صرف انتباه الجماهير عن الفحش والبؤس الداخليين ، الى البلدان الاخرى .

لقد آن الاوان لان ينظر القادة السياسيون في الولايات المتحدة الى أين وصلوا وما هي حقيقة أفعالهم ، بدلا من دس أنوفهم في كل بقعة من بقاع العالم . وعليهم إن عاجلا أو آجلا أن يفيقوا على حقيقة أن الدول الاخرى لا تحبهم . إنهم يملكون كل التكنولوجيا ، وكل مميزات العصر الحديث وماديات ، ولكن شعوب العالم الثالث الفقيرة لا تحبهم . وهذه الشعوب تدقق كثيرا لدى اختيارها بعض جوانب الثقافة الامريكية ، ولكنها لا ترغب في تقليد النماذج الامريكية ، ولا أن تتبع على الاطلاق السياسات الامريكية .

إن المصالح الامبريالية غير الشرعية تكمن وراء كل تعريف للحكومة الامريكية . لقد استغلت القيم الانسانية ، التي كان يتحلى بها الشعب الامريكي الطيب في الماضي ، للهجوم على الدول الاخرى بتهمة انتهاك حقوق الانسان ، في حين بقيت الحكومة الامريكية ذاتها مخلصة لنظام الفصل العنصري .

إن المسؤولين الامريكيين يتشدقون بالتسوية السلمية للمنازعات ، وفي الوقت ذاته يشنون هجمات عسكرية على ليبيا ، ويدعون أن فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا لا مبرر له وغير بناء ، ويستخدمون حق النقض ضد الجزاءات التي يؤيدها العالم بأسره بينما يفرضون جزاءات ضد نيكاراغوا يرفضها العالم كله وعن حق . وهم يفرضون علينا حربا عدوانية ، وعندما نـدحر عدونا المعتدي ينادون في نفاق بالمفاوضات السلمية . إن نيكاراغوا تعلن دائما عن استعدادها للتوصل الى حل سلمي لاية قضايا ترغب الولايات

المتحدة في مناقشتها ، ولكن مسؤولي الولايات المتحدة يرون أن العمليات العسكرية التي يقوم بها "الكونترا" هي الطريق الوحيد الى الحل .

ولم أر في حياتي أي نظام يتمسك بإرتكاب الأخطاء والتناقض مع المنطق والتفكير السليم مثلما تفعل حكومة الولايات المتحدة . إنها ترسل التبن الى المزارعين الامريكيين الذين يقطنون الولايات المصابة بالجفاف في الجنوب ، ولكنها ترسل ملايين الدولارات من ميزانية الولايات المتحدة الى العناصر المناهضة للثورة في نيكاراغوا . واعتقد أن المنطق يملي بأنه قد يكون من الأفضل أن يذهب التبن الى "الكونترا" وأن تذهب الأموال الى المزارعين الامريكيين .

لماذا تشير حكومة الولايات المتحدة على الفلسطنيين بأن يتفاوضوا مع المعتدين الصهاينة ، في حين أنها لا تتفاوض مع حكومة نيكاراغوا الحقيقية والشرعية ؟ لماذا هذا المعيار المزدوج ؟ لماذا هذا النفاق وهذه الاكاذيب ؟ والاجابة ببساطة هي أن الصلف والفساد متلازمان . إن الدول المتعجرفة تستغل حرية الكلمة لنشر الإباحية ولا اخلاقية الجزاءات الاقتصادية لإطالة أمد الفصل العنصري . ولطالما استغل الصلف العالمي رسالة القيم الانسانية لانتهاك جوهر القيم الانسانية ووطئها بالاقدام . وهذه تماما هي الطريقة التي تتلاعب بها الولايات المتحدة بمحكمة العدل الدولية .

لقد كانت الولايات المتحدة في الماضي نصيرا قويا للتعددية ولهذه المنظمة الدولية . في تلك الايام كانت تراود المسؤولين الامريكيين أحلام يقظة بحكومة عالمية يوجد مقرها في نيويورك وتسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية . ولكن عندما أثبتت حقيقة تاريخ المنظمة الدولية أنها تختلف قليلا عن توقعاتهم ، أصبحت هذه الهيئة الدولية نفسها في نظرهم سيئة للغاية ولا تستحق الميزانية التي وعدت حكومة الولايات المتحدة بتخصيصها لها . لذا فإنهم لا يوفون بالتزاماتهم المالية تجاه هذه المنظمة ويستخدمون حق النقض ضد حكم مجلس الامن ، ويرفضون قرار محكمة العدل الدولية ؛ بل ويفرضون الجزاءات ضد نيكاراغوا وحرب عدوان ضد دول أخرى . هذه هي نتيجة الفساد يحكم نظام القيم لدى الساسة الامريكيين .

من كل هذه الملاحظات لا يود وفدي فحسب أن يعلن تأييد حكومتي لشعب نيكاراغوا وحكومته الثورية ضد السياسات العدوانية وغير الانسانية التي تتبعها الولايات المتحدة إزاءهما ، ولكنه يود أيضا أن يخلص الى نتيجة أكثر شمولا هي أنه ما لم يعيد مسؤولو الولايات المتحدة النظر بجدية في آليات ومعايير تصرفاتهم برمتها فإنهم لن يتمكنوا أبدا من تبوؤ مكانة مشرفة في هذا العالم .

إن تشويه الحقائق وخلط الاحداث من جانب وسائط الاعلام الامبريالية كانت - ويمكن أن تظل - أداة مفيدة في يد الحلف العالمي ولكن لفترة محدودة وعندما لم يكن الدور الشيطاني الذي تلعبه تلك الوسائط مفضوحا أمام العالم . ولكن هذا لا ينطبق الآن ، ولم يكن هكذا دائما . فعلى صانعي السياسة الامريكيين أن يعودا الى الالتزام بالقانون والى وضع السياسات الامنية والى المعاملة المنصفة للآخرين قبل أن يفرضها عليهم الشعب المقهور .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية ايران الاسلامية على الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة .

المتكلم التالي هو ممثل السلفادور ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد ميزا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس ، أود أن أشكركم على اتاحة الفرصة لي لأتكلم مرة أخرى أثناء هذه الدورة لمجلس الامن · لقد ذكرت في بياني السابق أن استنتاجات محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمسلك نيكاراغوا حيال السلفادور تخلق بلبلة بالنسبة للتحليل الموضوعي للحالة السائدة في بلادى · إن بعض المتكلمين في اشارتهم الى استنتاجات المحكمة يحاولون أن يقنعونا بأن نيكاراغوا لا تتحمل أية مسؤولية ولا تتدخل على الاطلاق في الشؤون الداخلية للسلفادور · ولكن من واجبي أن أصر ، وسأفعل ذلك المرة تلو الاخرى كلما دعت الحاجة الى ذلك ، على أننا فضلا عن بلدان أخرى في أمريكا الوسطى دون شك ، كما أشار الى ذلك ممثل هندوراس لتوه ، نستطيع أن نؤكد من جانبنا · وعلى أساس أفعال وأحداث واقعية أعتقد أنها معروفة لأعضاء كثيرين في هذه المنظمة ، على نوع المسلك والسياسة العدوانية التي تنتهجها حكومة ماناغوا في منطقة أمريكا الوسطى · وتبعا لذلك نكرر مرة أخرى رفضنا القاطع لاستنتاجات محكمة العدل الدولية لأن الحالة التي درستها المحكمة لا تشير الى علاقات نيكاراغوا مع بقية بلدان أمريكا الوسطى ، ولا تشير الى التدخل في الشؤون الداخلية للسلفادور · ونستطيع أن نؤكد بالتالي على أن هذه الاستنتاجات تنبع من تحليل غير مكتمل ، كما أشارت الى ذلك بعض الوفود ، ما لم يجر استعراض دقيق لهذا الاجراء المحدد ·

وفي الوقت الذي لم نعرض فيه على هذا المحفل مسألة ما تقوم به نيكاراغوا من أعمال بوصفها مسألة عدوان ، فإننا نصر على أن نيكاراغوا يجب أن تحترم النظام في مختلف المحافل والاجهزة التي انشئت من أجل ايجاد حل سياسي للخلافات ، بما في ذلك نداء ما يسمى بعملية كونتادورا · ونأمل على الدوام أن تغير نيكاراغوا موقفها وأن تحاول أن توفق مصالحها وحقوقها مع حقوق ومصالح بقية بلدان أمريكا الوسطى ، وذلك في اطار احترام مبادئ التعايش السلمي ·

وعلاوة على ذلك ، من الأكيد أننا لم نطلب من أى بلد أن يتدخل دفاعا عن السلفادور · ولكن اذا لجأنا الى حق طلب المساعدة التي نعتبرها ضرورية من أجل

الدفاع عن هويتنا ومؤسساتنا واستقلالنا وسيادتنا ، فإن الهدف من ذلك هو أن نبقي على استقلالنا في اتخاذ القرارات التي يجب علينا أن نواجه بها أى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للسلفادور ٠

وأود أن أشير ختاما الى أن التدخل والعدوان لهما أشكال عديدة ، ومن بينهما الاجراءات والانشطة التي تقوم بها نيكاراغوا ضد السلفادور ، والتي لا يمكن أن تفهم إلا عندما يكون المرء قريبا من مسرح الاحداث أو عندما يكون المرء يعيش الحالة حقا ويشارك فيها ، وذلك على خلاف البلدان العديدة التي تتخذ مواقف ومعايير غير واقعية وغير موضوعية ، لأنها بعيدة آلاف الكيلومترات عن مسرح الاحداث وتنقل اليها المعلومات المتحاملة ولها مصالح عقائدية وسياسية محددة بعينها ومعروفة تماما ٠

السيد راكوتوندرامبوا (مدغشقر)(ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الحالة في امريكا الوسطي لاتزال تثير القلق العميق لدى المجتمع الدولي ٠ فمن ناحية هناك مخاطر التدخل الاجنبي التي تتزايد على نحو يثير القلق ٠ ومن ناحية أخرى يبدو أن الشلل قد أصاب الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها بحثا عن حل سياسي عن طريق التفاوض ٠ إن هذا الاستعراض الموجز للحالة يوضح أهمية الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن قضية الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضد ذلك البلد ، وهو ذلك الحكم الذي قررت فيه المحكمة بأغلبية كبيرة من أعضائها بأن الولايات المتحدة الامريكية قد انتهكت ، ازاء جمهورية نيكاراغوا ، عددا من الالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي العرفي ٠

وقد تشرفنا بالاستماع الى صاحب الفخامة القائد دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا أمام مجلس الأمن ٠ وقد استمعنا باهتمام كبير الى عرضه للاحداث ووصفه للحالة في المنطقة ٠

لقد اتيحت لوفد بلادى الفرصة في مناسبات عديدة ليعرب عن موقف مدغشقر إزاء الحالة السياسية في المنطقة ، ولكننا نحرص على أن نؤكد تمسكنا بالممارسة الكاملة

لكل دول المنطقة لسيادتها دون أى تدخل أجنبي بأى شكل من الاشكال ، وفي ظل الاحترام المتبادل لحقها غير القابل للتصرف في أن تختار بحرية نظامها السياسي والاقتصادى والاجتماعي ٠

وهذه المبادئ قد أكدها المجلس من جديد عندما طالب في قراره ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ في جملة أمور جميع دول أمريكا الوسطى بأن تمتنع عن اتخاذ أو تأييد أى تدابير سياسية أو اقتصادية أو عسكرية يمكن أن تعرض للخطر أهداف السلم لمجموعة كونتادورا ٠ ولكن هذه التدابير الوقائية التي نادى بها مجلس الامن قد ضرب بها عرض الحائط ٠ إن أعمال التدخل من الخارج في شؤون دول المنطقة قد تكثفت واتخذت أشكالا متنوعة مما أجبر حكومة نيكاراغوا على أن تلجأ الى محكمة العدل الدولية ٠

لقد سبق للمجلس أن استمع الى ملاحظات عدد كبير من الوفود بشأن الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ٠ وأود أن أؤكد في هذا الصدد وجهات النظر التي سبق لوفد بلادى أن عبر عنها في بيانه امام المجلس في ٣ تموز/يوليه الماضي ٠ ويود وفد بلادى أيضا من ناحية أخرى أن يؤكد على نقطتين أساسيتين ألا وهما :

أولا ، إن المحكمة قد اعترفت بوضوح بأن الولايات المتحدة الامريكية قد انتهكت بأنشطتها إزاء نيكاراغوا التي التزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي ٠

ثانيا ، إن المحكمة قد ذكرت : "الطرفين بالالتزام الذي يقع على عاتقهما بأن يسعيا الى ايجاد حل لنزاعاتهما بالطرق السلمية وفقا للقانون الدولي" ٠ (S/18221 ، فقرة ١٦)

وفي ضوء هذه الحقائق ، لا يسع المجلس إلاّ أن يؤكد النتائج التي خلصت اليها المحكمة : أولا ، التنديد بأي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا وأي لجوء الى القوة انتهاكا لسيادتها ، باعتبار أنه يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وأهداف ميثاق منظمتنا ؛ ثانيا ، اعطاء دفعة جديدة للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بغية تسهيل التوصل الى تسوية سلمية لمشاكل المنطقة .

ان هذا التحرك من جانب المجلس يندرج في اطار ممارسته لمسؤولياته فيما يتعلق بتسوية الخلافات بالطرق السلمية ، كما أنه سيسهم في تحقيق توافق الآراء الدولي حول ضرورة حسم مشاكل أمريكا الوسطى وتشجيع ابرام اتفاق للسلم والتعاون في المنطقة . وفي الوقت نفسه سنثبت للرأي العام الدولي رغبتنا وعزيمتنا القوية على مطالبة كل الدول باحترام التزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة في علاقاتها الدولية ؛ وسنفي بالمطلب المشروع الذي تقدمت به نيكاراغوا بحثّ الولايات المتحدة على الامتثال لقرار محكمة العدل الدولية . كما اننا سنكون قد ساعدنا في النهاية على استتباب مناخ من الاستقرار والثقة ، وهو شرط ضروري لا بد منه لقيام أي حوار بين الاطراف المعنية .

السيد لوي لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بعد أن أصغى الوفد الصيني باهتمام الى الخطاب الذي أدلى به صاحب الفخامة الرئيس دانييل اورتيغا سافيدرا ، رئيس جمهورية نيكاراغوا ، والبيانات التي أدلى بها ممثلو بلدان أخرى ، يود الوفد الصيني أن يدلي بالملاحظات التالية بشأن الموضوع الذي يتدارسه المجلس حاليا .

أولا ، ان الحكومة الصينية ترى أن مبدأ عدم التدخل مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي . وبقيام الولايات المتحدة بتقديم المساعدة العسكرية وغيرها الى القوات المسلحة المناهضة للحكومة في نيكاراغوا ، تكون قد انتقصت من سيادة هذا البلد وانتهكت القانون الدولي والمعايير التي توجه العلاقات الدولية . والحكومة الصينية تعارض أعمال التدخل في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا ، وترجو أن تحترم حكومة الولايات المتحدة حكم محكمة العدل الدولية .

ثانيا ، لقد بينت الحكومة الصينية بصورة أكيدة وقاطعة في مناسبات عديدة ان مفتاح تخفيف التوتر في امريكا الوسطى وازالته يكمن في انهاء كل تدخل خارجي . وترى الصين أن استقلال نيكاراغوا وبلدان المنطقة الاخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية يجب أن تحترم ؛ والمشاكل فيما بين بلدان المنطقة يجب أن تسوى من قبل أبناء هذه البلدان بأنفسهم ؛ والمشكلة بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا يجب حسمها بالمفاوضات السلمية على قدم المساواة .

ثالثا ، ان الجهود الدؤوبة التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم لتحقيق السلام في أمريكا الوسطى حظيت بدعم واسع من جانب المجتمع الدولي . لذلك يحدو الوفد الصيني الأمل في أن البلدان المعنية ستمتنع عن اتخاذ أي اجراءات قد تزيد تفاقم الوضع في امريكا الوسطى ، وستتخلى عن كل سياسات التدخل ، لتمكين مجموعة كونتادورا وفريق الدعم من تحقيق النتائج المرجوة في مسعاها لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة .

السيد أندريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في بياننا في ١ تموز/يوليه الحالي كنا أول من هنأكم بمناسبة تبوئكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر . واليوم وهو الاخير لولايتكم ، نغتنم الفرصة لنعرب لكم عن امتناننا للطريقة الرائعة التي اضطلعتم بها بأعمال المجلس .

أمامنا في هذه المناسبة مهمة دقيقة جدا ، فبالاضافة الى التكلم باسم فنزويلا ، اسبغ علينا شرف التكلم باسم الدول الاعضاء الاخرى في مجموعة كونتادورا ، أي بنما وكولومبيا والمكسيك علاوة على الدول الاعضاء في فريق الدعم ، وهي الارجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو .

ومما يطمئننا أن موقف مجموعة كونتادورا وفريق الدعم عرض بصورة واضحة في العديد من الوثائق التي عممت كوثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الامن ووزعت على نطاق واسع . ومن جانب آخر إن المبادئ والمقترحات التي تعتبر أساسا لمبادرة كونتادورا هي نفس المبادئ التي ناضلت من أجلها بلدان أمريكا اللاتينية منذ الايام الاولى لاستقلالها في بواكير القرن الماضي .

من المعروف ان بلدان امريكا اللاتينية تولي دائما أهمية كبرى لمبادئ تقرير المصير ؛ وعدم التدخل ؛ واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ؛ وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين الدول ؛ علاوة على مبدأ حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية .

كل هذه المبادئ مكرسة في ميثاق الامم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية ، وهي تعتبر اليوم وفقا لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، معايير عادية للقانون الدولي العرفي . ولكن علينا ان نتذكر أنها كلها مترسخة بصورة عامة في ضمير شعوبنا ، وانها نتيجة لعملية طويلة من نضال بلداننا في سبيل ادراجها في القانون الدولي الامريكي وفي القانون الدولي العام . والوقت ليس ملائما لاعطاء سرد تفصيلي لهذه الجهود التي بذلت على مر السنين بدءا بكونغرس بنما في عام ١٨٢٦ واستمرت حتى يومنا هذا . يكفينا ان نقول ان هذه المبادئ تشكل أسسا رئيسية لمفهومنا للعلاقات الدولية ، على النحو الذي تجلى في السلسلة الطويلة من الوثائق والصكوك الدولية التي أكدت هذه المبادئ مرارا وتكرارا .

لذلك ليس من المدهش ان بلدان امريكا اللاتينية تقف عموما وبصورة منهجية ضد أية اجراءات تمثل انتهاكا لهذه المبادئ ، بصرف النظر عن الدوافع السياسية أو العقائدية أو الظروف المحيطة بالحالة .

وتستلهم مبادرة كونتادورا مبادئها من مبادئ أخرى عزيزة على بلدان امريكا اللاتينية وهي مدخرة اليوم في ميثاق منظمة الدول الامريكية . وفيما يلي بعض من هذه المبادئ : ان القانون الدولي هو معيار مسلك الدول في علاقاتها المتبادلة ؛ وان النظام الدولي يكمن أساسا في احترام كيان وسيادة واستقلال الدول ، والوفاء المخلص بالالتزامات المنبثقة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي الاخرى ؛ وإن حسن النية سيسود العلاقات فيما بين الدول ؛ وان تضامن الدول الامريكية والغايات السامية التي تسعى إليها عن طريقه تستلزم وجود منظمة سياسية لتلك الدول تقوم على أساس الممارسة الفعّالة للديمقراطية النيابية ؛ وإعلان الدول الامريكية للحقوق الاساسية للفرد ، دون تمييز على أساس العرق ، أو الجنسية أو المعتقد أو النوع . هذه المبادئ مستمدة من المادة ٥ الفقرات (أ) ، (ب) ، (ج) ، (د) ، (ي) من ميثاق منظمة الدول الامريكية .

وليس من الضروري هذه المرة أن نذكر مرة أخرى الاهداف التي تنشدها مجموعة كونتادورا وما فعلته حتى الآن لتحقيق السلم في امريكا الوسطى . فهناك معلومات كاملة تماما بهذا الشأن يتضمنها البيان الصادر في كارابابيدا ، فنزويلا بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بشأن السلم والامن والديمقراطية في امريكا الوسطى ؛ وفي البلاغ الصادر في بونتا ديل إستي ، أوروغواي ، وفي رسالة بنما المؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . تلك فحسب هي آخر الوثائق ، وقد عممت بصفتها وثائق للجمعية العامة ومجلس الامن . كما انه ليس من الضروري هذه المرة الاقتباس من وثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في امريكا الوسطى المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أو التعقيب عليها ، فنصها معروف أيضا للجميع . ومع ذلك ، فمن المستصوب التذكير بأن وزراء الشؤون الخارجية لكل من بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في رسالتهم المؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والموجهة الى الامين العام للامم المتحدة قد أكدوا من جديد :

"للبلدان المنطقة وللبلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة ، على تصميم الحكومات الثابت على بذل مساعيها الحميدة لجميع الاطراف المعنية بهذه الالتزامات" . (S/18184 ، ص ١٣) .

وما من شك أن الدعم الذي حظيت به مبادرة كونتادورا من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن والعديد من الدول من مختلف أصقاع العالم كان دافعا قويا لأعمالها لتحقيق السلم . ذلك الدعم قيّم للغاية ، ويزيد من سعادتنا ويشجعنا الإشارات التي ألمحت فيها محكمة العدل الدولية الى جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا في حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وتذكر المحكمة في الفقرة ٢٩١ من ذلك الحكم أنها لا يسعها إلا أن تحيط علما بهذا الجهد الذي تقول

"انه يستحق كل الاحترام والاعتبار ، بوصفه إسهاما فريدا في إيجاد حل للحالة الصعبة في المنطقة" .

وفي مكان آخر من نفس الفقرة تذكر المحكمة أن :

"عمل مجموعة كونتادورا قد يسهل المفاوضات الدقيقة والشاقة ، التي تعدّ ضرورية الآن بما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة نصّا وروحا" .

وتذكّر المحكمة الاطراف المعنية

"بالحاجة الى التعاون مع الجهود التي تبذلها كونتادورا سعيا وراء سلم نهائي ودائم في امريكا الوسطى ، تمشيا مع مبادئ القانون الدولي العرفي الذي يحبذ التسوية السلمية للمنازعات الدولية" . (S/18221 ، الفقرة ٢٩١)

ولا نود أن ندخل في تحليل تفصيلي لقرار محكمة العدل الدولية ، الذي يستحق بوضوح الدراسة المتأنية . سنذكر فحسب أن مما يبعث على الارتياح أن المحكمة قد استندت في قرارها على المبادئ التي أشير إليها توا - وهي مبادىء عدم التدخل ، وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واحترام سيادة الدول - التي وصفتها المحكمة بأنها التزامات قائمة بموجب القانون الدولي العرفي .

بيد أن ما هو مهم تأكيده في هذه الفترة - كما فعل متكلمون سابقون - هو ملاءمة الحوار لكل الاطراف المعنية واستعداد مجموعة كونتادورا لمواصلة محاولتها بكل وسيلة ممكنة بذل جهودها للتوصل الى حل سلمي عن طريق التفاوض لمشاكل المنطقة .

ومن ثمّ ، فإننا نهيب بكل الدول المعنية أن تقدم دعمها للجهود المبذولة داخل الامم المتحدة وخارجها لتخفيف حدة التوتر وحل النزاع . ويجب على كافة الدول ،

صغيرها وكبيرها أن تتشاطر هذا الاهتمام في انتمائها الحقيقي والفعّال الى النظام القانوني الدولي ، الذي ينطوي بجلاء على الامتثال للقواعد القابلة للتطبيق من الميثاق وغيره من الصكوك القانونية ذات الصلة .

وختاما ، اسمحو لي بصفتي ممثلا لفنزويلا أن أقتبس الإشارات التالية التي ذكرها رئيس جمهورية بلدي السيد خايمي لوزنتشي في بيانه الى أبناء بلدي بتاريخ ٥ تموز/يوليه الماضي بمناسبة ذكرى استقلالنا الوطني حيث قال :

"ان بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم قد عكفت في جهود لا تكل لتخفيف التوتر في المنطقة والإبقاء على قنوات الحوار مفتوحة وضمان أن يسود التعقل على القوة والتعصب . اننا لم نتصرف بناء على دوافع وهمية ، ولكن تمشيا مع تحليل هادئ وملىّ لجذور النزاعات التي تحيق بالمنطقة والعوامل التي تؤثر فيها ، في اقتناع منا أن خيارات الحرب ، التي قد تبدو مغرية على المدى القصير في بعض الاحيان ، تشجع بشكل ثابت ، عدم الاستقرار المستمر وظهور مواجهات جديدة وأكثر حدة في المستقبل . ومبادرة كونتادورا جديدة من نوعها في امريكا اللاتينية ، بيد انه توجد سوابق لها في أجزاء أخرى من العالم ، حيث أنشئت منظمات للتعاون دون الإقليمي بهدف احتواء النزاعات وتقليلها في مناطقها الجغرافية الخاصة بها ، والسيطرة على تدخل العناصر الخارجية ، وتسهيل التوصل الى حلول منصفة ، ومنع تزايد التوتر . ويمكن قياس نجاح أو فشل مثل هذه المبادرات على أساس الحيّز والوقت على السواء . ولا تزال أهداف فنزويلا على ما هي عليه : وهي منع الحرب وتعزيز السلم في إطار ديمقراطي . لذا سنواصل السعي من أجل هذا المطلب ، اقتناعا منا انه يمكننا عن طريق وسائل العمل متعدد الاطراف أن نؤثر تأثيرا حقيقيا على الاحداث في المنطقة . إننا نطمح الى تحقيق الضمانات الحقيقية للديمقراطية والحرية في المنطقة بنفس الإرادة الصلبة التي نعارض بها الحرب وأي شكل من أشكال التدخل الحربي" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا على العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

لقد فهمت أن مجلس الامن على استعداد للمضي في عملية التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم اسمع اعتراضا سأعتبر أن الامر كذلك .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

قبل طرح مشروع القرار للتصويت سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس ممن يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

انه لمن دواعي اغتباطي الشخصي الخاص ـ سيادة الرئيس ـ أن أعمل في ظل رئاستكم فهناك علاقات حارة ذات طابع خاص بين الاسرتين المالكتين في بلدينا ، وكلانا يتشاطر العديد من الاصدقاء والكثير من الجذور . واعتقد ان كل زملائي هنا يوافقون معي على انكم أكثرنا امتيازا ليس فقط من الناحية الشخصية بل من الناحية السياسية أيضا ، فمهارتكم الدبلوماسية بارزة مميزة .

ومما يسعدني أيضا أن أتقدم بالشكر ـ نيابة عن وفد بلادي ـ الى الممثل الدائم لمدغشقر ونائبه على الطريقة العادلة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد ناقشنا بناء على اقتراح نيكاراغوا مشاكل امريكا الوسطى ، مرات عديدة في السنوات الاربع الماضية . بل في الواقع أجرينا نقاشا حول هذا الموضوع منذ ثلاثة أسابيع فقط . وبعد الاستماع الى النقاش الحالي ، لم أجد فيه اختلافا يذكر عما سبقه من مناقشات . فقد رأينا نفس التيار المألوف من المتكلمين من نفس المعسكر يعبّرون عن مجموعة من الشكاوى بعض منها لا يمت بصلة لامريكا الوسطى والبعض الآخر ـ ويؤسفني أن أقول ذلك ـ لا يمت للحقيقة بصلة . وقد أشار بعض المتكلمين الى العنصر الجديد الوحيد في مناقشاتنا التي تبدو انها بلا نهاية ، ألا وهو حكم المحكمة الدولية . لكن يتعيّن عليّ أن أقول انه من الكآبة أن نجد انه في هذه القائمة الطويلة من المتكلمين الذين تكلموا على مرّ ثلاثة أيام من النقاش ـ انني انا الوحيد الذي أمثل البلد الرابع الذي يقبل الولاية القضائية الملزمة لمحكمة العدل الدولية . فنحن لسنا مقتنعين بالحجج التي تسوقها بلدان لا ترقى الى مستوى سجلنا في احترام محكمة العدل الدولية ولا تحاول حتى أن ترقى اليه . ولا يدهشني ان بعض تلك البلدان قد رفض قبول الولاية القضائية الملزمة للمحكمة ، لانها بقبولها لهذه الاحكام ستكون فورا محل إدانة .

أود أن أطرح جانبا سُحب الخروج عن الموضوع والنفاق التي خيّمت على هذا النقاش ، وأن أتناول المسالتين الحقيقيتين اللتين يجب أن ينصّب عليهما الاهتمام ،

سأبدأ أولا بحكم محكمة العدل الدولية . اني لن أخوض هنا في الوقائع الموضوعية للحجج التي طرحت أمام تلك المحكمة وان كان عليّ أن أذكر انه كانت هناك آراء كثيرة معارضة داخل المحكمة لبعض القرارات التي اتخذتها . لكنني أود أن أؤكد مجددا تأييد حكومتي لمحكمة العدل الدولية ولقواعد القانون الدولي التي من مهمة المحكمة أن ترفع لواءها . ونحن لنا آراء قوية بشأن هذه الامور . ولادلل على ذلك ، سأقتبس بضعة جمل من بياني الذي أدليت به أمام هذا المجلس في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٤ فقد قلت انني :

"أود أن أوضح تماما أن المملكة المتحدة تشجب عمليات زرع الالغام في المياه النيكاراغوية ... ان موقفنا معروف تماما وثابت : اننا ، بوصفنا أمة بحرية ، ملتزمون بمبدأ حرية الملاحة ، بما في ذلك المرور البريء عبر البحر الإقليمي وحق الوصول الى الموانئ الاجنبية لممارسة التجارة السلمية .

"اننا نشجب أية تهديدات للملاحة ، وقتما وأينما تحدث . وإنني أكرر التزامنا بهذا المبدأ" . (S/PV.2529 ، ص ٧٧)

انني أعترف بأننا العضو الدائم الوحيد في مجلس الامن الذي قبل الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة وهذا أمر محزن . ومن الطبيعي ، أن نرى انه من الصواب أن يقبل جميع أعضاء المنظمة الولاية القضائية الإلزامية للمحكمة . ويحدوني الامل في أن نتمكن من العمل على تحقيق هذه النتيجة . لقد كنا نود أن يؤكد مشروع القرار على هذه النقطة . على الرغم من أن ذلك قد يؤدي ، بطبيعة الحال ، الى معارضة بعض الوفود له . ومع ذلك ، لا يزال وفد بلادي يرى انه يتعين على الآخرين أن يتبنوا نفس الالتزامات التي تبنيناها وأن يتصرفوا على أساسها كما فعلنا نحن .

أنتقل الآن الى المسألة الثانية المعروضة علينا ، ألا وهي المشاكل المالوفة لامريكا الوسطى . يتعين عليّ أن أقول بداية أن وفد بلادي لا يقبل الصياغة التي وردت في رسالة سفيرة نيكاراغوا التي تظهر على جدول أعمالنا . فهذه الرسالة لا تؤكد أساسا على حكم محكمة العدل الدولية بقدر ما تركز على النزاع بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . وفي رأينا أن في ذلك إساءة عرض للمشكلة بتحديد طابعها في بساطة على انه مجرد نزاع بين بلدين . إذ أن مشكلة امريكا الوسطى - من وجهة نظرنا - لها جذور

عديدة . ونحن نسلّم بأن بعض هذه الجذور ترجع الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت هذه المنطقة لسنوات عدة . لكننا نعتقد أيضا أن الحالة قد استغلت من قبل بعض البلدان من خارج امريكا الوسطى والتي ليس لديها سوى النذر اليسير من احترام الديمقراطية ، وليس لديها كثير من الرغبة في المساعدة على الاستقرار السياسي الحقيقي في هذه المنطقة المتوترة . أما في داخل المنطقة ذاتها فقد ارتكبت جميع الاطراف أخطاء . فعلى الرغم من أن محكمة العدل الدولية لم تهتم بالخوض في تفاصيل مشكلة امريكا الوسطى برمتها ، فإنها قد اعترفت بأن هناك عمليات اقتحام عبر الحدود من نيكاراغوا ضد جيرانها والعكس . وقد تضاعفت هذه الصعوبات نتيجة عجز المنظمة الإقليمية المختصة ، وهي منظمة الدول الامريكية عن إيجاد حل لها .

ان كون منظمة الدول الامريكية لم تتمكن من القيام بالمزيد وان كان يرجع أساسا الى إحجام نيكاراغوا عن قبول سلطتها ، لكنه يرجع أيضا الى تعقيدات المشكلة ذاتها ، فهذه التعقيدات تجعل من غير المناسب محاولة إلقاء الضوء على جزء صغير من المشكلة برمتها لدراسته دراسة منفصلة كما حاولت سفيرة نيكاراغوا في رسالتها المعروضة علينا .

ان المشكلة مشكلة سياسية وبالتالي فإن الحل الذي يجب التوصل إليه ينبغي أن يكون حلا سياسيا . ولا بد من تناولها من جميع جوانبها وهذه هي الميزة العظيمة للجهود النبيلة التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها .

لقد أوضحنا اننا لا نعتقد أنه يمكن حل مشاكل المنطقة بالقوة المسلحة ونحن نحث الاطراف دوما على أن تتحلى بضبط النفس . ونحن على اقتناع بأن أوطد أمل في التوصل الى حل يكمن في توقيع اتفاق شامل قائم على أساس أهداف كونتادورا الـ ٢١ ، ويكون خاضعا لتحقق ورقابة كافيين ، وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، أصدرت الاثنتا عشر دولة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي رسالة قالت فيها - بين جملة أمور -

"ترحب الاثنتا عشرة دولة بكون رسالة كاراباييدا تتضمن تدابير وخطوات ملموسة تهدف الى تهيئة مناخ من الثقة والى تعزيز عملية المفاوضات ودفعها" .

"وتلاحظ الاثنتا عشرة دولة أن بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها تتقدم بمساعيها الحميدة لتشجيع أعمال تعتقد انها ذات أهمية حيوية لتحقيق السلم والأمن والديمقراطية في امريكا الوسطى . وقد كررت الاثنتا عشرة دولة ، كما فعلت في اجتماع لكسمبرغ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، تاييدها الكامل المستمر لمبادرات السلم الصادرة عن كونتادورا وأعربت عن استعدادها - إذا ما طلب منها ذلك - لتقديم المساعدة المناسبة لأولئك المشاركين في هذه الجهود" .

ان عملية كونتادورا بالتأكيد عملية طموحة ، فهي في سعيها للمصالحة بين المصالح الأمنية الوطنية لدول امريكا الوسطى الخمس ، التي لكل منها مجموعة متباينة من الاحتياجات والظروف ، أمامها مهمة عويصة . وعلاوة على ذلك ، فإن أحد أهدافها الرئيسية إقامة ديمقراطية تعددية فعالية في بلدان لم يتوفر لها حتى الآن ، عدا كوستاريكا ، إلا تجربة ضئيلة في هذا المجال . وكما أشار الأمين العام في الآونة الأخيرة ، ان الانتخابات الأخيرة في غواتيمالا وهندوراس - والتي نرحب بها ونثني عليها - هي تطورات إيجابية في حالة قاتمة تماما .

وإننا نأسف على أنه في نفس اللحظة التي كانت بعض بلدان امريكا الوسطى تحرز تقدما نحو ذلك الهدف كانت نيكاراغوا تتخذ خطوات في الاتجاه المعاكس . ولازلنا على يقين من أنه يتعين على كل دول أمريكا الوسطى ، بما فيها نيكاراغوا ، أن تظهر الإرادة السياسية اللازمة للتوصل لاتفاق على أساس الاهداف الـ ٢١ لكونتادورا بغية تلافي المزيد من تدهور الوضع في المنطقة .

ونحن ننوه الى استعداد نيكاراغوا المعلن للتوقيع على وثيقة كونتادورا ، إلا أن أعمال نيكاراغوا طيلة العام الماضي وما قبله قد أعطت انطباعا قويا بالانتقائية في أسلوب تعاملها مع الالتزامات المطلوبة لجعل مبادئ كونتادورا واقعا . ويطرأ على فكري بوجه الخصوص الالتزام بديمقراطية حقيقية ؛ واحترام حقوق جيرانها في الأمن وعدم التدخل ؛ وبتخفيضات حقيقية ويمكن التحقق منها في مستوى تسليحاتها .

ولا يمكن لاقتناء نيكاراغوا الاخير للمزيد من المعدات العسكرية ، ولا سيما العديد من الطائرات العمودية القتالية من طراز إم آي ٨ و إم آي ١٧ من الاتحاد السوفياتي ، إلا أن تزيد من القلق الفعلي لجيرانها وللآخرين . ونحن قلقون ايضا إزاء أعمال أخرى قامت بها الحكومة النيكاراغوية مؤخرا ، وأنا أشير هنا الى الاحكام الاخيرة لتنفيذ حالة الطوارئ في نيكاراغوا التي تتعدى الآن بشكل خطير على الحريات الفردية وتطرد شخصيات دينية قيادية . فلا ينبغي غض البصر عن الحقيقية المؤلمة وهي أن الخناق يتم تضييقه في نيكاراغوا . الحرية يتم قمعها ، ولا يجوز للاحزاب السياسية أن تعقد اجتماعات إلا بإذن الحكومة .

أخيرا وليس آخرا على الإطلاق ، يجب أن أسترعي الانتباه الى اغلاق الصحيفة المستقلة الوحيدة في نيكاراغوا ، "لابرينسا" ، في ٢٦ حزيران/يونيه والتي كانت تضيء كمنارة للحرية حتى في أحلك أيام دكتاتورية سوموزا . ألم يكن اغتيال رئيس تحرير لابرينسا ، بيدرو تشامورو في عام ١٩٧٨ هو الذي أشعل شرارة التمرد الذي أدى في نهاية الامر الى الإطاحة بالدكتاتور سوموزا ؟ ومن دواعي السخرية المأساوية أن يكون الساندينيون ، المنتصرون في هذه الثورة ، وليس الدكتاتور سوموزا ، هم الذين يغلقون في النهاية أبواب "لابرينسا" .

يكشف اخفاق النقاش ومشروع القرار في التطرق الى مثل هذه الاعتبارات نقصا في التوازن . ومن المؤكد ، بوصفنا العضو الدائم الوحيد في مجلس الامن الذي يقبل السلطان القضائي الالزامي لمحكمة العدل الدولية ، أننا ما كنا لنتنازع على قرار ينوه بحكم المحكمة . في الوقت ذاته ، لا نزال ندرس حكم محكمة العدل الدولية الذي يتعلق بالعديد من القضايا القانونية المعقدة ذات الطابع العام . ونحن نولي اهتماما أساسيا لدعم حكم القانون في العلاقات الدولية ، ونعتقد أن محكمة العدل الدولية قد لعبت على مرور السنين دورا قيّما في حل المنازعات الدولية وفي توضيح حقوق وواجبات الدول بموجب القانون . ولقد قبلنا على نحو ثابت أحكام محكمة العدل الدولية في قضايا كانت المملكة المتحدة طرفا فيها .

ولم يكن باليسير على وفد بلادي أن يقرر كيفية التصويت على القرار المعروض علينا . وكما قلت فالرسالة النيكاراغوية وهذا النقاش أثار قضيتين ، قضية قانونية وقضية سياسية . ولقد حددت موقفنا تجاه كل من هاتين القضيتين . وهما يميلان الى الوصول الى استنتاجات مختلفة فيما يتعلق بالتصويت . ولكون الامر كذلك ، ونظرا لاننا لا نستطيع تأييد أي شيء يوحي بأن مشكلة امريكا الوسطى هي مجرد مسألة امريكية نيكاراغوية ثنائية ، فسوف يمتنع وفد بلادي عن التصويت .

السيد كاسمسري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة .

والآن القي بيانا بوصفي ممثلا لتايلند .

يرى وفد بلادي انه من الملائم أن يعيد التأكيد على التزام تايلند الصارم بأحكام الميثاق وقواعد القانون الدولي في تسييرها للعلاقات مع دول أخرى . فهي تلتزم في ثبات بالتسوية السلمية للمنازعات ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وينبغي أن ينطبق هذا الالتزام وذاك المبدأ على جميع الدول على نحو متساو .

وفيما يتعلق بالوضع في أمريكا الوسطى ، ترى تايلند انه يجب أن تمتنع دول المنطقة عن أي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة الدول المجاورة لها أو ضد سلامتها الإقليمية . وفي هذا المضمار ، يجب أن تنال جهود كونتادورا للسلم

التأييد التام لكل الدول . وكذلك فإنه من حق كل الدول أن تختار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ، بمنأى عن التدخل الخارجي من أي نوع . ولقد أكد قرارا مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) على ذلك مجددا .

وفيما يخص محكمة العدل الدولية ، وهي الهيئة القضائية الرئيسية للامم المتحدة ، فالحقيقة هي أن تجربة تايلند مع المحكمة لم تكن تجربة سارة تماما . ومع ذلك ، فحتى على الرغم من أن تايلند قد اختلفت يوما مع حكم المحكمة في قضية كانت طرفا فيها ، قررت تايلند بما يتفق مع واجباتها نحو الميثاق ، أن تذعن للقرار على أن يخضع لحق الاستئناف ، اذا تم في المستقبل الاعتراف بمثل هذا الحق . وتتوقع تايلند أن تواصل المحكمة توفير الامل الافضل كوسيلة للتغيير السلمي للمجتمع الدولي .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض أمامنا ، والذي يتناول مبادئ عامة وكذلك القضية المعينة الخاصة بالحكم الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، فليس لدى وفد بلادي أية صعوبة بشأن المبادئ الواردة فيه ، لانها المبادئ التي تؤيدها تايلند باستمرار . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بالقضية المحددة كما هو وارد في الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار ، التي يشعر وفد بلادي بأنها لا تخلو تماما من المضمون السياسي ، يأسف وفد بلادي على أنه ليست لديه تعليمات نظرا لانه نتيجة للانتخابات الوطنية التي عقدت مؤخرا في تايلند لم يتم بعد تشكيل حكومة . ولسوف يضطر وفد بلادي لذلك الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، والامارات العربية المتحدة ، وبلغاريا ، وترينيداد وتوباغو ، والدانمرك ، والصين ، وغانا ، وفنزويلا ، والكونغو ، ومدغشقر .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : تايلند ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

(الرئيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كالآتي : ١١ صوتا مؤيدا ، وصوت واحد معارض و ٣ أعضاء ممتنعون . لم يتم التصديق على مشروع القرار بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس .

والآن اعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الوفد الفرنسي لدى تدخله في المناقشة التي جرت في بداية هذا الشهر بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، قد ذكّر بالتزامه بالتوصل الى حل سلمي للنزاعات القائمة في تلك المنطقة . وتعتبر فرنسا أن الهدف الاساسي في هذا الصدد ينبغي أن يتمثل في ايجاد تسوية شاملة لكل هذه النزاعات .

وإن فرنسا ، نظرا لان هذا الهدف هو نفس هدف مجموعة كونتادورا ، لا تزال تؤيد بقوة الجهود التي تقوم بها تلك المجموعة بالإضافة الى المساعدة التي تقدم لها من جانب فريق الدعم .

ولهذا ، كان يود وفدي أن يصوت لصالح مشروع قرار يحظى بتأييد اجماعي من مجلس الامن لذلك النهج . ولكن النص الذي طلب من المجلس أن يصوت عليه الآن يتضمن بعض العناصر التي تثير الجدل فيما يتعلق بالحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه من هذه السنة بصفة خاصة ، سواء بالنسبة لدور المحكمة أو بالنسبة للجوهر ، وهي عناصر لا يمكن أن تلقى موافقة جماعية . ولهذا اضطر وفدي الى الامتناع عن التصويت على ذلك المشروع .

السيد بروكنر (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كانت الدانمرك دائما مؤيدا قويا لمحكمة العدل الدولية ولدورها فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات القانونية . وتعد الدانمرك أيضا من بين البلدان التي تقبل السلطة الإلزامية للمحكمة . وبالتالي ، صوتنا لصالح مشروع القرار المقدم من أعضاء عدم الانحياز في المجلس ، حتى وإن كانت لدينا بعض التحفظات ذات الطبيعة القانونية البحتة فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق . بل من السابق لأوانه أن يوجه نداء عاجل للالتزام الكامل بحكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه في هذه المرحلة .

ومن واجب مجلس الامن أن يعالج الازمة السياسية بكل جوانبها . فإن الحالة في أمريكا الوسطى قد نوقشت برمتها في أوقات عديدة في المجلس . وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، أعرب وفدي عن وجهة نظره بصورة واضحة بشأن المسائل الاكثر أهمية . وقد

تناولت المحكمة عددا من القضايا ، وأود فقط في هذه المرحلة أن أكرر بعض الاعتبارات .

إن الأسباب الرئيسية للمشاكل الراهنة في أمريكا الوسطى توجد في قرون من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة ، وكما أكدت بلدان المنطقة مرارا وتكرارا ، فإن الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى وكذلك إقامة أنظمة ديمقراطية تعددية حقيقية واحترام حقوق الانسان لكل المواطنين تعتبر عناصر هامة للتسوية الشاملة . وقد بذلت مجموعة كونتادورا جهودا حميدة تهدف الى إدراج هذه المبادئ في تسوية إقليمية .

ولا نزال ندعم الجهود الدؤوبة التي تبذلها مجموعة كونتادورا بغية تحقيق سلم دائم وعالمي في أمريكا الوسطى . ولا نزال مقتنعين بضرورة ايجاد حل إقليمي حقيقي لمشكلات أمريكا الوسطى . وإن التعاون الكامل من جانب كل الاطراف المعنية سواء كان مباشرا أو غير مباشر في المنطقة أمر مطلوب لإنجاح جهود السلام . وحتى إذا لم تحقق مجموعة كونتادورا ، بمساندة فريق الدعم ، الاهداف المنشودة ، فإن مبادرة كونتادورا لا تزال البديل الحقيقي الوحيد لإقامة السلم الدائم في أمريكا الوسطى .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد فاتني أن أعرب عن ارتياحنا لتوليكم رئاسة المجلس كما فعل زملائي . وكنت أعتقد أنني فعلت ذلك في مرحلة سابقة ، ولكنني لم أفعل ذلك ، ولهذا فإنني أعتذر . وأود أيضا أن أشيد بالقدرة والمهارة التي أدار بها سلفكم السيد رابتيافيكا ، ممثل مدغشقر ومساعده فترة الرئاسة . وأود أن أتدارك بعض الامور ، فالقيام بالواجب متأخرا أفضل من عدم القيام به .

لقد اضطرت الولايات المتحدة الى التصويت ضد مشروع القرار الحالي لسبب بسيط هو أنه لا يمكن أن يسهم ولن يسهم في تحقيق تسوية سلمية وعادلة للحالة في أمريكا الوسطى في إطار القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . وتلك المسألة ، وليس قرار محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه هي القضية الحقيقية المطروحة على هذا المجلس .

إن مشروع القرار المشار اليه ، الذي قدم في هيئة دعم لقرار المحكمة الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ، لم يتضمن أي شئ يبدد الصورة المتكررة التي تصف بها نيكاراغوا الحالة في أمريكا الوسطى . ومن الواضح تماما من بيان الرئيس أورتيغا صباح يوم الثلاثاء ومن البيانات التي أدلى بها الممثلون النيكاراغويون بعد ذلك أن نيكاراغوا غير مهتمة بتأييد دور القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية في حد ذاتها ، ولكن كأداة يمكن للنظام الساندينى أن يلوح به كتبرير لتصرفات ومواقف نيكاراغوا فيما يتعلق بالصراع في أمريكا الوسطى . وينبغي ألا ندرك فقط ما ينص عليه مشروع القرار من ناحية المظهر ولكن أيضا كيفية استغلاله على حساب السلم والامن في أمريكا الوسطى .

وإن أي شك في هذا الصدد قد تم تبديده عن طريق بدء نيكاراغوا اتخاذ اجراءات في المحكمة يوم الاثنين الماضي ضد هندوراس وكوستاريكا ، وهما البلدان اللذان وقعا ضحية لعدوان نيكاراغوا ، وقاما بحسن نية بالاشتراك في عملية كونتادورا التي تهدف الى تنفيذ شامل متزامن ويمكن التحقق منه لوثيقة الاهداف لعام ١٩٨٣ التي تتضمن ٢١ نقطة . وقد أوضحت نيكاراغوا مرة أخرى بهذا الاجراء أن هدفها الحقيقي هو إزالة مجموعة أخرى من القضايا من إطار كونتادورا ، بحيث يمكن أن تحسم هذه القضايا بطريقة مواتية لنيكاراغوا - دون فرض التزامات مقابلة على نيكاراغوا . لا شك أن نيكاراغوا قد لجأت الى هذا المجلس تراودها نفس الاهداف .

وكان يمكن لهذا المجلس أن ينظر في مشروع قرار يقدم إسهاما حقيقيا في تسوية عادلة وسلمية في أمريكا الوسطى . كان يمكن لهذا المجلس أن ينظر في مشروع قرار يؤكد كل الاهداف المتداخلة لعملية كونتادورا ويطالب بتحقيقها - وهي أهداف وافقت عليها نيكاراغوا رسميا وتحاول الآن أن تتجاهلها . ومشروع القرار الحالي ، على العكس من ذلك ، لا يذكر تعهدات نيكاراغوا الرسمية . وهو لا يذكر مسؤولية نيكاراغوا

ذاتها عن الحالة في أمريكا الوسطى ، وبالتركيز على قرار ٢٧ حزيران/يونيه الذي أصدرته محكمة العدل الدولية ، فإنه يقدم صورة مزيفة لتلك الحالة كما لو أنها كانت قاصرة على خلافات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . هل يمكننا حقا أن نتوقع أن مشروع القرار هذا سوف يساعد على تحقيق السلم في تلك المنطقة المعذبة ؟ هل هناك أي شئ في مسلك نيكاراغوا في الماضي يجعلنا نعتقد أن نيكاراغوا لن تستغل مشروع القرار هذا كتأييد ضمني لسياساتها المحلية والعسكرية ورفضها للتفاوض بجدية حول كل المسائل الجوهرية والاساسية للسلم في أمريكا الوسطى ؟ إن الولايات المتحدة لا تعتقد أن هذا هو الامر وبالتالي فقد صوتت وفقا لذلك .

وترى الولايات المتحدة أن المحكمة أكدت على سلطتها القضائية واختصاصها فيما يتعلق بمطالب نيكاراغوا ، دون أي أساس من الصحة . وعلاوة على ذلك عجزت المحكمة عن اعطاء أي مغزى حقيقي لتحفظات المعاهدة متعددة الاطراف ، أو الادلة المتعددة والملموسة على سوء تصرفات نيكاراغوا . كما أن العديد من المبادئ التي أكدت المحكمة على أنها تشكل القانون الدولي العرفي ليس لها أساس من حيث الولاية أو المنطق . ونحن لا نؤيد هذه التأكيدات التي لا تقوم على أي أساس . ولكن أن نناقش هنا بالتفصيل نقاط الضعف القانونية والوقائعية لقرار المحكمة الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ، لن يكون من شأنه إلا طمس حقيقة المسألة المطروحة على هذا المجلس ، ولهذا السبب فضّلنا ارجاء مثل هذه المناقشة الى وقت آخر وفي مكان آخر .

أما الآن فنود فقط أن نسأل : هل كان أعضاء هذا المجلس الذين صوتوا لصالح مشروع القرار الحالي يعتقدون حقا أنه كان سيعزز المحكمة كهيئة قضائية ؟ هل كان هذا المشروع سيخفف من القمع الداخلي في نيكاراغوا ، أو يحبط التخريب الذي ترتكبه تلك الدولة ضد الدول المجاورة بمساعدة دول خارجة عن المنطقة لها تاريخ عريق في التخريب والقمع ؟ هل كان هذا القرار سيسهم بأي شكل من الاشكال في إقرار السلم والعدالة في امريكا الوسطى ؟ في اعتقادي أن الجواب يكمن في النوايا الواضحة لنيكاراغوا الساندينية في سعيها الى الخروج بقرار لا من أجل مقاصد قد يشيد بها أعضاء المجلس ولكن لاستخدامه كستار لإخفاء أفعال الساندينيين وسلوكهم المنافي للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة .

وباختصار ، فإن الولايات المتحدة صوتت ضد مشروع القرار هذا لانه كان سيرسم صورة غير حقيقية لواقع الحالة في امريكا الوسطى ، ولانه لم يكن من شأنه الإسهام في التوصل الى تسوية سلمية وشاملة لمشاكل المنطقة ، ولانه في الواقع كان من شأنه أن يؤثر عكسيا على القانون الدولي والمؤسسات التي يفترض أن تُعلي رايته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة .

أعطي الكلمة لممثلة نيكاراغوا التي تطلب الإذن بالتكلم .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد أتينا الى مجلس الامن هذه المرة ، كما أعلن رئيس نيكاراغوا ، لنعالج مسألة لا تهم نيكاراغوا وحدها ، بل تهم المجتمع الدولي قاطبة ، ألا وهي بقاء النظام القانوني الدولي والقانون ذاته .

لقد استمعنا الى كلمة ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، وشهدنا تصويته السلبي ضد مشروع القرار ، تحت ادعاء أنه لا يعزز هدف إقرار السلم في امريكا الوسطى . إن السلم في امريكا الوسطى له بدائل عديدة ، كما أن الحالة السائدة هناك والمشاكل التي تواجهها المنطقة معقدة دون شك . فهناك مشاكل اقتصادية ، وهياكل غير عادلة . ثم أن هناك مشكلة مركزية تتمثل في تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لبلدان امريكا الوسطى ، والعدوان الموجه ضد بلدي .

وإذ نؤمن بأن محكمة العدل الدولية هي الهيئة القضائية المختصة بمثل هذه المسائل فقد قمنا بطرح القضية على هذه المحكمة . وكانت المحكمة واضحة وقاطعة فيما خلصت اليه : إن الولايات المتحدة تنتهك القانون الدولي بارتكابها الاعمال العدوانية ضد بلدي . لقد دعت المحكمة الولايات المتحدة الى وقف كل أنشطتها العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد سيادة نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية . وليس هناك أدنى شك في أنه اذا ما امتثلت الولايات المتحدة لحكم المحكمة سيكون في الامكان تحقيق السلم في امريكا الوسطى ، والقضاء على البؤرة الاساسية التي جلبت على شعوب تلك المنطقة معاناة لا حد لها .

وأود هنا أن أشكر البلدان التي تكلمت أثناء هذه المناقشة ، على دعمها للنظام القانوني الدولي ومبادئ الميثاق ، وتضامنها مع نيكاراغوا .

كما نود أن نعرب عن عرفاننا للتأييد الذي حظي به مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة بلدان عدم الانحياز الاعضاء في هذا المجلس .

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ارتياحي للتصويت الايجابي شبه الاجماعي لاعضاء مجلس الامن ؛ فقد كان هذا التصويت بلا شك تأييداً للسلم واحترام القانون الدولي .

ومن ناحية اخرى ، وفي مفارقة مأساوية مع هذا كله ، فإن "فيتو" الولايات المتحدة يعني عدم احترامها للنظام القانوني الدولي ، ومعايير التعايش السلمي فيما بين الدول . لقد كان تصويتا ضد ميثاق الامم المتحدة وضد هذه المنظمة ومبادئها ومعاييرها الاساسية . كان تصويتا ضد حق الشعوب في تقرير المصير ، وضد احترام السيادة والسلامة الاقليمية . لقد كان تصويتا ضد محكمة العدل الدولية وضد التسوية السلمية للمنازعات ، وتصويتا ضد السلم والامن الدوليين . لقد كان تصويتا لصالح الحرب والتدخل واستخدام القوة في العلاقات الدولية .

وفي تصويتها ضد ميثاق الامم المتحدة كان كل ما فعلته الولايات المتحدة هو استخدام حقها في رفض مشروع ، والتدليل على أن ادعاءها باحترام القانون الدولي ليس إلا تشدقا . وهكذا وضعت الولايات المتحدة نفسها فوق القانون . وللأسف الشديد فإن هذه السياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الامريكية لا تمس نيكاراغوا وحدها ولكنها أيضا تمس امريكا الوسطى والسلم الدولي .

ومع ذلك فإن بلدي لن يكل ولن يمل من مواصلة سعيه الى تحقيق السلم الذي تطالب به وتتوق اليه كل شعوب امريكا الوسطى . وسنواصل الدفاع عن حقوقنا غير القابلة للتصرف في التماس طريق التفاهم والحلول السياسية لمشاكل امريكا الوسطى . وسنواصل دعمنا لمجموعة كونتادورا ، وسنواصل كفاحنا من أجل تحقيق السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون في هذا الاجتماع .

قبل أن أرفع الجلسة التي قد تكون الجلسة الاخيرة لمجلس الامن في هذا الشهر ، أود بوصفي رئيسا للمجلس ، أن أوجه تحية حارة لكل زملائنا حول هذه الطاولة ، وأن أشكر كل أعضاء المجلس على تعاونهم الكريم مع الرئاسة طوال شهر تموز/يوليه .

وبهذا يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠